

CD/PV.962
29 July 2004

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة الثانية والستين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٥

(المغرب)

السيد عمر الهلالي

الرئيس:

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٦٢ لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل الخوض في أشغالنا، أود أن ألفت انتباهكم إلى وجود عدد من الممثلين عن لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بترع السلاح وعن مكتب السلم الدولي الذين سيحضرون عمل المؤتمر اليوم بصفتهم مراقبين، وذلك في إطار يوم مكرس لإحياء ذكرى قصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي. وحيث إن وجودهم يجري وفقاً للقاعدة ٢٠ من النظام الداخلي للمؤتمر، فإنني أعتبر أنه ليس ثمة اعتراض على وجودهم. لا أرى أي اعتراض.

والآن أود أن أتقدم، باسم المؤتمر وباسم مختلف الممثلين فيه، بأصدق التعازي لأسر ضحايا الفيضانات التي اجتاحت عدداً من بلدان آسيا الجنوبية، وبخاصة بنغلاديش والهند.

كما أود أن أتقدم بأصدق التعازي إلى أسر زملائنا الدبلوماسيين الشيليين الذين قتلوا أمس في كوستاريكا.

أستسمحكم الآن في الانتقال إلى الجزء الموضوعي من اجتماع هذا الصباح. ولدي على قائمة المتكلمين الوفود التالية: بلجيكا وسري لانكا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. والآن أعطي الكلمة لممثل بلجيكا، السيد داميان أنجيليه.

السيد أنجيليه (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أن وفد بلدي يأخذ الكلمة لأول مرة في ظل رئاستكم، أود أن أعرب عن ارتياحنا لترؤسكم أشغالنا وأود أن أؤكد لكم دعمنا لأداء مهامكم. لقد كان وفد بلدي هو الأول في أخذ الكلمة خلال الدورة الأولى لمؤتمرنا، في بداية هذا العام، ويشرفني أن أقوم بذلك مجدداً في بداية هذه الدورة الثالثة. ويتعلق بياني بالخصوص باقتراح السفراء الخمسة ورغبتني في تأكيد إيماننا بذلك الاقتراح.

وهذا الاقتراح هو نتيجة جهود دؤوبة بذلتها وفود عديدة حاضرة. وهو ثمرة سعي دؤوب لبلوغ توافق في الآراء، ويجب أن نقرّ أنه بالرغم من عدم اتسامه بالضرورة بالكمال، فهو حتى الآن الاقتراح الذي يجعلنا نقرب أكثر من غيره من الهدف النهائي، ذلك أنه يشكل برنامج عمل مقبولاً لدى الجميع، يمكن مؤتمرننا من الانطلاق مجدداً في أشغاله واستعادة دوره المتمثل في العمل من أجل عالم أكثر أماناً. لذلك، يبدو لنا من المستصوب جداً، كما كان الشأن في السنة الماضية، أن تعبر الرسالة، التي سنوجهها قريباً إلى الجمعية العامة، تعبيراً ملائماً عن وجود هذا النص وعن الدعم الذي يحظى به في منتدانا.

وقد أشرنا في بداية هذا العام أيضاً إلى أن اقتراح السفراء الخمسة لا يهدف إلى احتكار التفكير، وإلى أنه بالإمكان متابعة سبل تفكير مكتملة، نعتها البعض بسبل تفكير إضافية، ما دامت تقترب بنا من صياغة برنامج عمل. والواقع أنه تُطرح منذ بداية هذا العام أفكار في هذا الاتجاه. ونود أن نحبي تلك الجهود. ويبدو لنا أن الوقت قد حان للاطلاع على الأفكار التي ولدتها تلك الجهود حتى الآن، والسعي للوقوف على محاسنها ومساوئها ضمن

روح متفتحة وناقدة في الوقت ذاته. لذلك يبدو لنا من المستصوب عقد جلسة غير رسمية بشأن هذا الموضوع، خلال هذه الدورة إن أمكن، وقد لا يكتسي اسم تلك الجلسة أهمية كبرى.

ذلك ما أردت قوله بإيجاز. وأود أن أختتم بالتشديد على الأهمية التي تكتسيها في رأينا هذه الدورة الثالثة والأخيرة لمؤتمرنا، نظراً إلى أن مهمتها الأساسية هي اعتماد التقرير السنوي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو التقرير الذي يكتسي حسب علمنا جميعاً أهمية كبرى بالنسبة إلى مؤسستنا رغم أن إعداده ليس بالضرورة سهلاً.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر زميلنا من بلجيكا، السيد داميان أنجيليه، على الكلمات الطيبة التي تفضل بتوجيهها إلى الرئاسة وعلى إسهامه في العمل الموضوعي لمؤتمرنا. والآن أود أن أعطي الكلمة للسيدة سارالا فرناندو سفيرة سري لانكا.

السيدة فرناندو (سري لانكا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على ما تتحلون به شخصياً من التزام وتفان في إدارة أعمال مؤتمر نزع السلاح، من أجل تجاوز الحالة الراهنة التي أفلحتم في نعتها بحالة "السبات المؤسف". كما نود أن نضم أصواتنا إليكم لتحية الرؤساء السابقين لمؤتمر نزع السلاح، ولجميع أعضاء مجموعة الـ ٢١، الذين شددوا، عند تنسيق جهودهم لعقد الجلسات العامة غير الرسمية، على الشواغل الحقيقية للبلدان النامية بشأن ما يعتبر على نطاق واسع بأزمة تعدد الأطراف.

ويقوم هجنا لتزع السلاح على إيماننا بتعدد الأطراف، الذي يخدم مصالح الدول الصغرى بصفة خاصة. وفي هذا الإطار نود أن نخطط مؤتمر نزع السلاح علماً بآخر التطورات التي جدت في بلدي.

أخذت الكلمة اليوم لإخطار أعضاء مؤتمر نزع السلاح بأن سري لانكا ستنضم إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وأنها ستصبح إلى جانب ذلك أيضاً طرفاً في البروتوكول الثاني المعدل المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، والبروتوكول الثالث المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة، والبروتوكول الرابع المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى. وستودع وثيقة الانضمام الرسمية خلال حفل المعاهدات لعام ٢٠٠٤ المزمع عقده في نيويورك خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وإضافة إلى ذلك، ستقدم سري لانكا تقريراً على أساس اختياري، بموجب المادة السابعة من اتفاقية أوتاوا، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٣/٥٨.

وهذه التدابير تجديد للالتزام بلدي الثابت بزيادة تعزيز القانون الإنساني وإسهامه البناء المتواصل في العمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي بشأن قضايا الألغام البرية. ومنذ التوقيع على وقف إطلاق النار بين حكومة سري لانكا وحركة فهدود تحرير التامول في شباط/فبراير ٢٠٠٢، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج إنساني شامل لإزالة الألغام الهدف الطموح منه جعل سري لانكا بلداً خالياً من الألغام بحلول عام ٢٠٠٦. وكان جيش سري لانكا أول من

بادر إلى ذلك وشكل القوة الكبرى في الأنشطة التي يشهدها البلد في مجال كسح الألغام، مما أدى إلى انخفاض عدد الحوادث التي تتسبب فيها الألغام إلى النصف وعودة مئات الآلاف من المشردين داخليا إلى ديارهم. وتتضمن تلك التدابير تقديم المساعدة إلى كل من السكان المدنيين وبعثات الأمم المتحدة وغيرها من البعثات الإنسانية العاملة في المناطق التي تشهد صراعات.

كما نرحب أيضا بالجهود التي بذلتها منظمة نداء جنيف التي ما انفكت تلتقي بالأطراف المعنية من غير الدول لحملها على التوقيع على وثيقة الالتزام لتمكين سري لانكا من الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفيرة سري لانكا على الكلمات اللطيفة التي توجهت بها إلى الرئاسة وعلى بيانها. والآن أعطي الكلمة للسيد سكوتنكوف، سفير الاتحاد الروسي.

السيد سكوتنكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنيكم بتوليكم رئاسة المؤتمر، متمنين لكم كل النجاح، ومؤكدين لكم أنه بإمكانكم التعويل على دعم الاتحاد الروسي في أداء مهامكم العسيرة. وإننا على يقين من فلاحكم.

أود اليوم أن أدلي ببيان مقتضب بشأن مسألة هامة تتصل اتصالاً مباشراً بقضية تدخل في نطاق صلاحيات مؤتمر نزع السلاح. ففي ١٩ تموز/يوليه، وقع رئيس الاتحاد الروسي على قانون التصديق على اتفاق تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، عقب اعتماد مجلس الدوما له في ٢٥ حزيران/يونيه من هذا العام وصادق عليها بعد ذلك مجلس الاتحاد. وبذلك يكون الاتحاد الروسي قد أنهى عملية التصديق على هذا الاتفاق وأصبح الدولة الرابعة التي تصدق على هذا الصك، بعد أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان.

وينص الاتفاق على إصلاح هام لنظام الحد من القوات المسلحة وغيره من أحكام المعاهدة على ضوء الحالة العسكرية والسياسية المتغيرة في القارة الأوروبية، ويمهد الطريق لزيادة عدد الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية بأوروبا. ويُفترض أن يشكل إسهاماً هاماً في تعزيز الأمن الأوروبي.

وبالتصديق على اتفاق تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والامتثال لشروط المعاهدة بصيغتها المعدلة، نكون قد أدينا دورنا، مؤكدين مجدداً التزامنا بالجهود المشتركة لضمان الأمن عن طريق الصكوك المتعددة الأطراف لمراقبة الأسلحة. والكرة الآن في شبك شركائنا في المعاهدة. وسيتحمل أولئك الذين يواصلون إرجاء التصديق على الاتفاق بذرائع مختلفة مسؤولية التبعات السلبية للنهج الذي يتبعونه.

وينبغي أن يتزامن دخول المعاهدة بصيغتها المعدلة حيز النفاذ مع القضاء على "المناطق الرمادية" في أوروبا والتي لا يغطيها بعد نظام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وفي هذا الإطار، تلاحظ روسيا النهج الذي تتبعه البلدان التي أعلنت عن نيتها في الانضمام إلى معاهدة القوات المسلحة التقليدية بصيغتها المعدلة حال دخولها حيز النفاذ وأقرت أن انضمام تلك البلدان سيشكل إسهاماً إضافياً هاماً في الأمن الأوروبي. وفي هذا الإطار، وحسب فهمنا، فإن تلك الدول ستعمل وفقاً لمقاصد وأهداف معاهدة القوات المسلحة التقليدية إلى أن تصبح

أطرافاً فيها. وسيكون الدخول الفوري لاتفاق تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حيز النفاذ في صالح جميع الأطراف.

ونتوقع أن يقوم شركاؤنا بتنفيذ إجراءات التصديق الوطنية فوراً ومن ثم احترام الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية بأوروبا، المعتمدة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ولا يعتقد الاتحاد الروسي أن هناك بديلاً ببناءً آخر لدخول اتفاق تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حيز النفاذ سريعاً.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير الاتحاد الروسي على الكلمات الطيبة وعبارات التشجيع التي وجهها إلى الرئاسة على الجهود التي تبذلها. كما أشكر له بيانه بشأن تصديق بلده على الاتفاق المتعلق بتكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. والآن أعطي الكلمة لسفيرة الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة جاكوي ساندرز.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أبدأ اليوم مشاركتي في الدورة الثالثة لمؤتمر نزع السلاح، وأود أن أشارككم غبطتي في العمل معكم خلال السبعة أشهر الماضية. إننا نجتمع اليوم في مرحلة حرجة من التاريخ، حيث تواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب العالمية على الإرهاب. وإنه لمن دواعي الفخر أن نكون جزءاً من تحالفات دولية تعمل جاهدة لمساعدة شعبي العراق وأفغانستان، وقد تحرراً، على بناء مجتمعين ديمقراطيين.

وكان الرئيس بوش، في ١١ شباط/فبراير من هذا العام، قد أعلن عن سلسلة من المبادرات الجديدة لمقاومة خطر أسلحة الدمار الشامل وكبح جماح انتشار المواد الخطرة في أيدي الإرهابيين والأنظمة الخارجة على القانون. وهذه الاقتراحات هي وليدة التهديدات التي نواجهها في عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر وتستهدف تحسين وتحديد قوانين عدم انتشار الأسلحة، وتقييد انتشار التكنولوجيات والمعدات النووية الحساسة، وسد الثغرات القائمة في نظم عدم الانتشار، وتوسيع الجهود الرامية إلى تأمين أسلحة ومواد الدمار الشامل وإتلافها.

وقد جاءت اقتراحات الرئيس بوش في وقت مناسب ضمن الجهود التي نبذلها لمكافحة تطوير أسلحة الدمار الشامل وانتشارها. ورغم أن جهودنا الدؤوبة قد لاقت نجاحاً مؤخراً، بما في ذلك تخلي ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل وكشف شبكة عبد القادر خان الدولية لانتشار الأسلحة النووية، فإنه لا يزال ينتظرنا عمل كبير. ويؤكد عدم معرفة هذه الهيئة قبل أقل من عام خلا بكل من برنامج ليبيا النووي وشبكة عبد القادر خان أننا على الأرجح لا زلنا لا نقدر نطاق تهديدات أسلحة الدمار الشامل التي نواجهها حق قدرها. وهذا هو السبب الذي يدعونا إلى وجوب مضاعفة جهودنا في هذا المنتدى وفي جميع المنتديات لمكافحة تلك التهديدات.

وتشكل الجهود المتعددة الأطراف جزءاً هاماً من حملتنا لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ذلك أننا نعمل مع حلفائنا لإعادة إيران إلى صف مجموعة الدول المتحضرة ولوضع حد لبرامج أسلحتها الكيميائية والبيولوجية والنووية، فضلاً عن برنامج قذائفها التسيارية. ونعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إقناع

إيران باحترام التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وواجباتها ضمن الوكالة ووضع حد لبرنامجها السري لإنتاج الأسلحة النووية. وتعمل الولايات المتحدة عن طريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية على إقناع إيران بوضع حد للجهود التي تبذلها في مجال إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

كما نعمل من خلال محادثات الأطراف الستة على إقناع كوريا الشمالية بإيقاف مساعيها لإنتاج الأسلحة النووية. ولا يسع الولايات المتحدة إلا أن تُعرب عن امتنانها للصين للدور القيادي الذي اضطلعت به والجهود الدبلوماسية التي بذلتها للمضي قدماً بهذه المحادثات. وهدف الولايات المتحدة في هذه القضية واضح جداً. يجب على بيونغ يانغ أن توقف جميع مساعيها الرامية إلى إنتاج قنبلة نووية، سواء كان ذلك عن طريق الحصول على البلوتونيوم أو عن طريق إثراء اليورانيوم، كما يجب عليها إزالة برنامجها النووي إزالة تامة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

ومنذ أكثر من عام بقليل، توجه ستيفان ريدمايكر مساعد وزير الخارجية بكلمة إلى مؤتمر نزع السلاح طرح فيها تصور حكومتنا لنظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية. وأعربنا، كجزء من ذلك التصور، عن رغبتنا في أن نرى مؤتمر نزع السلاح يتحول إلى أداة متعددة الأطراف أكثر فعالية. وتأمل الولايات المتحدة أن تتمكن معاً من إعادة إحياء هذا المؤتمر وذلك بإقرار خطوات ناجعة يمكن لهذه الهيئة أن تتخذها لمكافحة التهديدات التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين. ولبلوغ ذلك الهدف أعرض عليكم اليوم مقترحين اثنين.

أولهما، أن الولايات المتحدة تتبع نهجاً متعدد الجوانب يشمل عدداً من الهيئات الدولية لمعالجة المشكلة الدولية التي يولدها الاستخدام العشوائي للألغام المَعْمِرة. وتعود الجهود المبذولة دولياً لمكافحة الآثار الضارة للألغام البرية المضادة للأفراد إلى منتصف التسعينات. غير أن جميع هذه الجهود لم تُستكمل بسبب عدم تناولها الخطر المشترك بين الألغام الذي يهدد السكان المدنيين في جميع أرجاء العالم، بقطع النظر عن شكلها وحجمها، ألا وهو خطر.

ويركز المقترح الذي أتقدم به اليوم على إزالة التهديد الناجم عن جميع الألغام البرية المَعْمِرة، والتي تؤدي بحياة ما بين ١٢ ٠٠٠ و ١٦ ٠٠٠ ضحية سنوياً وهي ألغام يضمن عمرها المديد بقاءها خطرة على حياة المدنيين لعقود طويلة من بعد انتهاء الحاجة العسكرية الشرعية لها. وقد اختارت الولايات المتحدة الاستعاضة عن ألغامها المَعْمِرة بألغام غير مَعْمِرة ذاتية التدمير والتعطيل.

ونعتقد أن الألغام البرية ذاتية التدمير والتعطيل يمكن أن تقلص أيما تقليص الخطر الذي تشكله على المدنيين الأبرياء من استمرار المخاطر التي تولدها الألغام البرية المَعْمِرة. وتكنولوجيا التدمير والتعطيل الذاتيين غير باهظة نسبياً، وبخاصة عند مقارنتها بتكلفة كسح الألغام. وقد اختُبرت الألغام البرية المتضمنة تلك التكنولوجيا اختباراً دقيقاً ولم تفشل البتة في أن تدمر ذاتها أو تُبطل مفعولها خلال فترة محددة من الوقت.

وحيث إن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى العالمي الأساسي للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن مراقبة الأسلحة، فإنه مؤهل تماماً لمعالجة هذه القضية الحيوية. ولذلك، أود أن أعلن أن الولايات المتحدة قررت أن تتابع في إطار مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بشأن حظر دولي على بيع أو تصدير الألغام البرية المَعْمِرة. وسواصل بذل

جهودنا في إطار اتفاقية الأسلحة اللإنسانية لجعل الألغام البرية المضادة للمركبات تخضع أيضاً للمراقبة الدولية. وأتطلع إلى العمل معكم جميعاً لدرس هذا المقترح خلال الشهور القادمة.

ثانياً، أود أن أبين موقفنا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والمواد الانشطارية - البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإغناء - عناصر أساسية لازمة لصناعة الأسلحة النووية. ومن شأن حظر إنتاج المواد الانشطارية المعدة للأسلحة أو للمتفجرات النووية أن يعزز الهيئات العالمية لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وكجزء من الجهود التي نبذلها لتحقيق تلك الغاية، تؤكد الولايات المتحدة التزامها مجدداً بالتفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة ملزمة قانونياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصناعة الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. ولم تنتج الولايات المتحدة مواد انشطارية لصناعة الأسلحة منذ ما يربو على ١٥ عاماً. وقد أغلقنا مرافق الإنتاج لدينا. وبدل صنع مزيد من المواد الانشطارية، نعمل اليوم على التخلص منها. وقد أزلنا زهاء ٢٠٠ طن من المواد الانشطارية من مخزوننا العسكري. وتخلصنا من أكثرية تلك المواد، أو جعلناها تخضع لضمانات دولية، أو فعلنا الاثنين معاً.

كما تجدد الولايات المتحدة تأكيد وقفها الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لصناعة المتفجرات النووية، وستدعو جميع الدول على قطع وعود علنية مشاهدة.

غير أن استعراض السياسات العامة للولايات المتحدة أثار شواغل خطيرة مفادها أن التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تحقّقاً واقعياً وفعالاً أمرٌ لا يمكن إنجازه. ونتطلع إلى عرض شواغلنا تفصيلاً بشأن تدابير التحقق في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن الوقت قد حان للتفاوض بشأن تلك المعاهدة التي يجب أن تكون لها صلاحيات واضحة لا ترتبط بغيرها من المقترحات المتعلقة بإنشاء لجان متخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وبعد زهاء ثمانية أعوام من الركود، يجب على المؤتمر أن يركز جهوده على أهداف قابلة للتحقيق تتناول قضايا الأمن التي نواجهها اليوم. وتعتقد الولايات المتحدة أن المقترحين اللذين تقدمتُ بهما في هذه الكلمة - حظر الألغام البرية المعمرة ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - يشكّلان هدفين هامين يمكن لهذا المؤتمر أن يحققهما.

وسترسل حكومة بلدي فريقاً من الخبراء الفنيين لحضور المؤتمر في المستقبل القريب لإحاطة الوفود بموقفنا الجديد من المعاهدة، بما في ذلك تقديم توضيحات مفصلة عن شواغلنا بشأن التحقق. وتأمل الولايات المتحدة أن تتمكن حكومات أخرى من دعم التفاوض المبكر بشأن المعاهدة، فضلاً عن دعم مقترحنا بشأن الألغام البرية.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفيرة الولايات المتحدة السيدة جاكى ساندرز، على بيائها وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئاسة، وأود أن أهنئها بمهذين الاقتراحين، وهما مبادرتان تتعلقان بالألغام المضادة للأفراد والمواد الانشطارية. وأنا على يقين أن عرضها سيثير مناقشة موضوعية خلال الأسابيع القادمة مثلما تفضّلُت بذكره سعادة السفارة، في إطار مؤتمر نزع السلاح، وسيحفز المداولات وأشغالنا. والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد بول ماير سفير كندا.

السيد ماير (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، سمحوا لي بادئ ذي بدء، في هذه الجلسة العامة الرسمية، أن أتقدم لكم بتهاني بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لتحملكم المسؤوليات الجسيمة المنوطة بمنصبكم.

إننا نبدأ اليوم اجتماع مؤتمر نزع السلاح لدورته الثالثة والأخيرة من هذا العام. وبعد أسابيع قليلة سنركز اهتمامنا على إعداد التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأخشى أن نبلغها مجدداً أننا لم نتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر. ولم يفلح المؤتمر، فيما يتعلق بصلب أعماله، في الانطلاق.

غير أنه نظراً إلى الأولوية القصوى التي تولى لبرنامج العمل، أعتقد أن جميع الوفود الحاضرة تأمل أن تشهد خلال هذه الدورة، وقد استُكمل استعراض السياسات العامة في بعض العواصم، سلسلة من المناقشات تركز على العناصر الأساسية لخطة العمل المقترحة بهدف صياغة توافق في الآراء. وهو أمر لا يتجاوز إطلاقاً قدرات الوفود المجتمعة هنا، نظراً إلى ما تتحلى به من إرادة سياسية سوية.

ونرى أنه من الأهمية بمكان وضع برنامج العمل هذا استناداً إلى الوثائق الموجودة لدينا. وينبغي لنا أن ننتقي من مقترح السفراء الخمسة العناصر المكونة لبرنامج عملنا. وبإمكان كندا أن تقبل مقترح السفراء الخمسة بصيغته الحالية، أو أي صيغة معقولة منه يمكن أن تحظى بدعم توافق الآراء. وفي هذا الصدد، قلنا إن صيغة مبسطة لمقترح السفراء الخمسة، تتألف من استئناف المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بموجب ولاية شانون المتفق عليها، مقترنة بإنشاء لجان متخصصة لبحث نزع السلاح النووي ومنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، ستشكل برنامجاً أولياً سليماً لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مسار العمل. ولن تنال هذه الانطلاقة من إمكانية النظر في سلسلة من القضايا الأخرى، ويمكن أن تشجع على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يعبر عن ولاية وتركيز المؤتمر الفريدين.

وعلى ضوء ذلك ننظر في المقترح المتعلق بالألغام البرية الذي قدمه وفد الولايات المتحدة. وبديهي أننا تابعنا باهتمام إعلان جاكبي ساندرز قراراً يتصل بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولدينا رغبة واضحة في العودة إلى هذا الجانب المحدد من بيئها في مناسبة أخرى. لكن فيما يتعلق بالألغام البرية، فإن الدول الأعضاء في المؤتمر تعي أهمية المساهمة التي قدمتها الولايات المتحدة ولا تزال، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة الكارثة الإنسانية التي تسبب فيها الألغام البرية والذخائر غير المنفجرة في العديد من أصقاع العالم. وقد عملت كندا والولايات المتحدة كشريكين في هذه الجهود المبذولة في العديد من المناطق، وبخاصة في شطر الكرة الأرضية الذي نعيش فيه، حيث سجلنا تقدماً ملحوظاً. كما عملنا مع آخرين بصفة بناءة إلى جانب الولايات المتحدة في القضايا المتعلقة بالألغام البرية في منتديات أخرى، لا سيما في تأمين اتفاق خلال العام الماضي بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة اللإنسانية المعني بمخلفات الحرب المتفجرة. وتستمر تلك الشراكة بشأن اقتراح الولايات المتحدة إعداد بروتوكول لاتفاقية الأسلحة اللإنسانية يعنى بالألغام المضادة للمركبات، حيث إن كندا أحد الأطراف الثلاثين المشتركة في تقديم المبادرة الأمريكية.

وفي الوقت نفسه، ثمة إقرار بأن بلدنا اعتماداً نهجين مختلفين بشأن الحاجة إلى حظر عالمي للألغام المضادة للأفراد، وقد انضمت إلى كندا ١٤٢ دولة طرفاً أخرى في التزامها بحظر شامل للألغام بموجب اتفاقية أوتاوا. غير أن هذه الاختلافات لم تنل من قدرتنا على العمل معاً من أجل إزالة الألغام للأغراض الإنسانية أو التعاون في منتديات مثل اتفاقية الأسلحة اللإنسانية، وحافظنا - ولا نزال ملتزمين بالحفاظ - على حوار بناء بشأن وجهتي نظرنا تجاه اتفاقية أوتاوا ذاتها.

ومن هذا المنطلق، أوضحنا، من خلال مشاورات غير رسمية مع ممثلي الولايات المتحدة في جنيف، وفي أوتاوا وواشنطن، الصعوبات الخصوصية والأساسية التي يولدها لدينا مقترح الولايات المتحدة اليوم، ويولدها على ما نعتقد لدى الـ ٤١ عضواً آخر في مؤتمر نزع السلاح الأطراف كذلك في اتفاقية أوتاوا. وبديهي أن جميع الممثلين الحاضرين يُقدِّرون آثار هذا المقترح في أطراف معاهدة أوتاوا القاضية بالحظر الشامل ودون تحفظ على جميع أنواع الألغام المضادة للأفراد - بما في ذلك حظر التجارة بجميع أشكال تلك الألغام إطلاقاً. وبوضوح وبساطة، فإن تلك الدول لن تتمكن من الخوض في مفاوضات بشأن حظر أقل درجة، يهدف إلى حظر التجارة بفعلة من تلك الألغام دون سواها، ويتضمن في الوقت ذاته قبول التجارة بفتات أخرى من تلك الأسلحة.

وعلى هذه الخلفية، سعى المسؤولون الكنديون في أوتاوا وواشنطن وجنيف في مناقشاتهم مع نظرائهم الأمريكيين لاقتراح سلسلة من طرق العمل البديلة الممكنة، حيث يمكن المضي قدماً صوب بلوغ بعض أهداف مقترح الولايات المتحدة المقدم اليوم. وتتضمن تلك الخيارات خطوات يمكن للدول غير الأطراف في اتفاقية أوتاوا أن تتخذها لوحدها. كما تشمل مبادرات يمكن أن تحظى بدعم أوسع، بما في ذلك دعم كندا، في منتديات أخرى مثل اتفاقية الأسلحة اللإنسانية، حيث نشترك في تقديم مقترح الولايات المتحدة بشأن الألغام المضادة للمركبات (وهو المقترح الذي يضم نداء من أجل وقف التجارة بالفتات المحددة من تلك الألغام التي يغطيها ذلك المقترح). وكندا مستعدة للانكباب على تلك الخيارات مع الولايات المتحدة وغيرها من الوفود المعنية.

وأستسمحكم في أن أحتتم بالعودة إلى الإطار الأوسع لمؤتمر نزع السلاح: وكما أسلفت، نعتقد أن التركيز الحالي الأساسي للمؤتمر ينبغي أن يكون على صياغة برنامج عمل استناداً إلى المقترحات المقدمة إليه. إن تقديم اقتراح جديد يثير التفاوض بشأنه إشكالية بالنسبة إلى العديد من الوفود، في غياب رد شامل على المقترح القائم، إنما يشكل بصراحة عنصر تعقيد للجهود التي نبذلها حتى نتفق على برنامج عمل للمؤتمر يقبله الجميع. لذلك، نشجع وفد الولايات المتحدة على إمعان الفكر في هذه المبادرة بالذات والنظر فيما إذا كانت هي بذاتها أو عناصر منها حرة بالمتابعة بطرائق أخرى و/أو في منتديات أخرى، وبخاصة في إطار اتفاقية الأسلحة اللإنسانية، حيث توجد دعامة متينة يمكن أن يقام عليها أساس يتمتع بدعم واسع منذ البداية.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير كندا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وبذلك نكون قد أنهينا قائمة المتكلمين الأولية. أرى أن الوفد الجزائري يرغب في أخذ الكلمة. أعطي الكلمة لسعادة سفير الجزائر السيد محمد صالح دميري.

السيد دميري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، لقد كنت هنا تكتم برئاسة المؤتمر خلال الاجتماع الذي عقده المجموعة. وأود أن أجدد لكم التهاني في هذه الجلسة العامة من جلسات مؤتمر نزع السلاح، لأن وفد بلدي سعيد بأن يرى سفير بلد شقيق وجار يرأس هذه الهيئة المكرسة للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وكونوا على يقين أننا سنقدم لكم كل ما تحتاجون إليه من مساعدة ودعم وفقاً لأهداف المؤتمر.

عندما كنا نناقش يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إقرار جدول أعمالنا وفي الوقت نفسه برنامج عملنا، برز منذ ذلك الحين التخوف من سنة عقيمة. واليوم، حيث لا تفضلنا سوى أسابيع قليلة عن اختتام أعمال مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٤، بدا ذلك التخوف يتعاظم يوماً. ذلك أن مؤتمر نزع السلاح لم يفلح منذ ثمانية أعوام في تحقيق قاسم مشترك لإثبات جدوى مناقشاته، وفي الوقت نفسه بذل جهود حقيقية لمعالجة شواغل المجتمع الدولي. غير أنه يجب أن نُقر بإنجاز عمل إيجابي واحد. ذلك أن المؤتمر لم يسبق أن كان خلال فترة الثماني سنوات على هذا القدر من النشاط والابتكار المناسبين لتقديم كافة الحلول في سبيل تحقيق توافق في الآراء.

وحيث يمكن اعتباري عميدا إلى جانب صديقي سفير إثيوبيا فيسيها بيمر، أود أن أحيي جميع الزملاء الحاضرين، أو الذين غادرونا صوب وجهات أخرى، لكل ما قدموه وما عرضه على مائدة المفاوضات بهدف إيجاد حلول للتوافق في الآراء، إذ إننا في حاجة إليها. كما أننا في حاجة إلى توليف الآراء وليس إبراز الشواغل الوطنية.

وكنا ذكرنا مراراً وتكراراً أن المجتمع الدولي اختار مؤتمر نزع السلاح للتكفل بشواغله وليس للاهتمام بالشواغل الوطنية، مما قد يؤدي طبعاً إلى تفاقم الخلافات. ولذلك، وأسوة بزميلنا الموقر من بلجيكا الذي تحدث سابقاً، أود أن أذكر بأن مقترح السفراء الخمسة يظل بالنسبة إلينا أكثر الأدوات ملاءمة للاستجابة إلى أهداف ومهام مؤتمر نزع السلاح. وهو الاقتراح التوليقي الأخير، الذي كان بجلاء ثمرة ما قام به السفراء على اختلاف ميولهم السياسية من تعاون وعمل جماعي. وأعتقد أن ذلك هو ما جعل الاقتراح التوليقي يحظى بالطابع الابتكاري إذا استذكرنا جميع المقترحات المقدمة منذ ما يربو على عشر سنوات.

واليوم ماذا يمكننا قوله في الوقت الذي نستأنف فيه أشغالنا؟ إن ما هو مطروح أمامنا منذ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، هو جدول الأعمال، أو الوصايا العشر. وعلى هذا الأساس يجب أن يمضي تفكيرنا قدماً. وتظل الوصايا العشر التي وُضعت عام ١٩٧٨ بالنسبة إلى وفد بلدي صياغة محددة لشواغل المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن جدول الأعمال هذا ليس تركة من تركات الماضي، ولا وليد الحرب الباردة، ولا وثيقة بالية. إنه لا يزال يشكل وثيقة تتجلى فيها بدقة، بسبب طابعها المعاصر، مخاوف الإنسانية المتواصلة. الخوف من وقوع محرقة نووية. والخوف من الاستخدام العسكري الطائش للقوة النووية. والخوف من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ولا تزال الوصايا العشر تنتظر في هذا المنتدى مفاوضات كبرى بشأن صلاحيات نزع السلاح النووي، وإنتاج المواد الانشطارية، واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وبطبيعة الحال ما كان معترفاً به منذ البداية على صعيد القانون الدولي، وهو الضمانات الأمنية بالنسبة إلى الدول التي تخلت عن الأسلحة النووية. وهذا حق، بل حق مكرس، ولا أحد يمكنه أن يفهم السبب الذي يحول دون قيام مؤتمر نزع السلاح بمفاوضات تتناول اتفاقية دولية تضمن حقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولا نزال نتردى في هذه الحالة. وربما لاح بريق أمل في الإعلان الذي تقدمت به زميلتي الموقرة من الولايات المتحدة، السفيرة جاكى ساندرز، بطرحها مبادرة أمريكية تتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد استبشرنا خيراً بتلك المبادرة، ونحن ننتظر طبعاً الاطلاع على محتوى أكثر تفصيلاً.

إن إيماننا بمقترح السفراء الخمسة كما ذكر به السيد داميان أنجيليه من بلجيكا، يظل عنصراً أساسياً. ويمثل ذلك المقترح أفضل طريقة لمنع ومكافحة التهديدات الجديدة ومنع ومقاومة أية محاولة احتيالية لحيازة الأسلحة النووية. وهو مقترح قابل للتطور التدريجي، ولذلك يجب على كل واحد منا المساهمة فيه بالتنقيح أو بأية مبادرة أخرى تمكنه من أن يصبح صكاً يجمع بين أفكارنا من أجل الخوض في مفاوضات كبرى.

وحيث إننا نتجه إلى اختتام أعمالنا، فإنه ينبغي لنا أن نغتنم الأسابيع الباقية التي تفصلنا عن نهاية السنة للتركيز على برنامج العمل. ويمكن للجلسات غير الرسمية أن تكون مفيدة في ذلك، ما دامت تعتبر أداة للتحضير للمفاوضات وليس وسيلة للتهرب من القضايا الكبرى التي تؤثر في بقاء الإنسانية إلى مسائل أكاديمية.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر لسفير الجزائر، السيد محمد صالح دميري، بيانه والكلمات اللطيفة التي توجه بها إلى الرئاسة، واستعداده للتعاون معها. والآن أعطي الكلمة لممثل إيران، السيد إسلامي زاد.

السيد إسلامي زاد (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أعرب عن سعادة وفد بلدي وتهانيه لكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه معكم.

طلبت الكلمة لمجرد ممارسة حق وفدي في الرد على البيان الذي تفضلت بإلقائه سفيرة الولايات المتحدة الموقرة. إذ لم تكن السفيرة الموقرة، خلال البيان الذي أدلت به لإحاطة مؤتمر نزع السلاح علماً بالمحاولات الجارية لإعادة الولايات المتحدة إلى المسار المتعدد الأطراف، في حاجة إلى توجيه تُهم باطلة لجعل حججها أكثر جاذبية. وفي الوقت الذي ننفي فيه جميع تلك الاتهامات، يجب أن أقول إن سعادتها قد وجّهت مجدداً بعض الاتهامات إلى بلدي وادعاءات تفيد بأن إيران تنفذ برامج محظورة لإنتاج الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

وأود أن أكتفي بالتذكير بأن إيران عضو نشط في جميع الصكوك الدولية المعنية بتلك الأسلحة اللإنسانية، ونشجع الولايات المتحدة كل التشجيع على أن تحيل أية شواغل حقيقية لديها إلى الآليات المنشأة بموجب تلك الصكوك ودعم حججها بالمنطق بدل البلاغة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل إيران على بيانه وعلى التهاني التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن إلى السيد ربما سفير فنلندا.

السيد ربما (فنلندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، يسعدني أن أراكم تترأسون جلستنا وتديرون أعمالنا بنفس الفعالية التي عهدناكم عليها ونحن نشرع في الدورة الأخيرة من عملنا لهذا العام. وأنتم تعلمون حق العلم مدى لهفتنا على الشروع في العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح.

لقد شكلت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لفترة طويلة، بالنسبة إلى فنلندا وشركائها في الاتحاد الأوروبي، أولوية قصوى، دون استثناء خيار تناول قضايا هامة أخرى. وعندما كنت أستمع إلى السفير دميري وأستعد لإلقاء هذا البيان المقتضب، رأيت في ملفاتي مداخلتي قبل خمس سنوات بالتحديد عندما كان نهج السفير دميري الشامل لتسوية مسألة برنامج العمل قيد النقاش، وإنني أقدر بالتأكيد جهوده المكثفة المستمرة لتسوية مشكلتنا.

وقد اتسمت أنشطتنا خلال هذا العام بمناقشات غير رسمية على أساس منظم تتبع جدول الأعمال الذي أقرناه في بداية هذا العام. وأعتقد أنه من المفيد أن يتجلى ذلك بطريقة أو بأخرى في تقريرنا المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد استمعت ببالغ الاهتمام إلى البيانات التي ألقيت، وبخاصة البيان الذي ألقته زميلتي الأمريكية، السفيرة جاكى ساندرز. وأعتقد، ويحدوني الشعور، بأنني لم أكن الوحيد الذي كان ينتظر رسالة تتعلق بإمكانية الشروع في العمل الموضوعي لمؤتمرنا. وأعتقد، عند سماع ردود الفعل الأولى على ذلك البيان، أنني ربما لست الوحيد الذي يتعين عليه التروي لتحليل ذلك البيان. مزيد من الدقة والنظر في آثاره في عمل المؤتمر وربما حتى في الأنشطة الخارجية لمساعدتنا المشتركة. وبديهي أننا نشاطر السفيرة ما أعربت عنه من قلق في بيائها من أن الألغام المعمرة تتسبب في ضحايا لا طائل من ورائها لدى السكان المدنيين.

ولتلك الأسباب، قد يكون من الملائم، السيد الرئيس، أن أخبركم وأخبر زملائي في هذه القاعة بإيجاز بآخر الجهود المبذولة والتطورات في إطار اتفاقية الأسلحة اللإنسانية، وكنت قد استمعت ببالغ الانتباه إلى تعليق السفير بول ماير في هذا الصدد. فقد التقى الخبراء الحكوميون للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة اللإنسانية في جنيف في الفترة من ٥ إلى ١٦ تموز/يوليه من هذا العام لمواصلة عملهم على أساس الولاية المنوطة بهم خلال العام الماضي. وناقش الخبراء القضايا المتعلقة بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد في مناخ بناء جاداً. وكان للخبراء العسكريين فرصة للخوض في القضايا التي تبعث على القلق. وكانت تلك المناقشة موضوعية وبناءة. ونعتبر أننا قطعنا شوطاً على درب توضيح مواقفنا. وقد بدأنا في تحديد مجالات التفاهم وقلصنا الفجوات التي تفصلنا في بعض المجالات الأخرى.

ويُفترض أن نجتمع كخبراء حكوميين مجدداً في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ولا يستبعد أحد إمكانية تحقيق مزيد من التقدم في مداولاتنا. وتكمن ولايتنا لهذا العام في إعداد التوصيات الملائمة لاجتماع الدول الأطراف المزمع عقده في وقت لاحق من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه الأسباب، أعربت شخصياً، بصفتي منسقة لمسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، عن وجوب حضور جميع الوفود الاجتماع القادم وأن تتولى التحضيرات بروح إيجابية، وكما ذكرت وقتئذ، بإرادة تركز على النتائج.

وفي الختام، تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن إحدى المسائل الأساسية موضوع النقاش في إطار اتفاقية الأسلحة اللإنسانية كانت وستظل حظر نقل الألغام المضادة للمركبات.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير فنلندا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيد جانغ إيل هون.

السيد جانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنني أخذت الكلمة لأول مرة في ظل رئاستكم، أود أن أقدم لكم تهاني وفد بلدي الحارة بمناسبة توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم دعم وفدنا الكامل.

طلبت الكلمة لأرد على البيان الذي أدلت به سفيرة الولايات المتحدة الموقرة بشأن محادثات الأطراف الستة. وقد أوضحنا في تلك المحادثات وفي غيرها من المنتديات، مراراً وتكراراً أنه لا يوجد لدينا برنامج نووي أساسه اليورانيوم. غير أن استمرار تشديد الولايات المتحدة على برنامجنا النووي القائم على اليورانيوم يهدف فقط إلى توليد صعوبات مصطنعة على درب تقدم محادثات الأطراف الستة، الأمر الذي يحول دون التسوية السلمية للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية. ونحن نفسر تشديد الولايات المتحدة كمحاولة أخرى لمواصلة عزل بلدي وتضييق الخناق عليه.

وفيما يتعلق بالإزالة الكاملة والقابلة للتحقق والنهائية لبرنامجنا النووي، فإننا ببساطة لا يمكن أن نقبل بذلك. وبلدي، بلدنا، ليس من البلدان التي منيت بهزيمة في الحرب، ونعتقد أنه ليس للولايات المتحدة الحق إطلاقاً في المطالبة بتزع سلاحنا. ولن نتزع سلاحنا مستقبلاً أيضاً أمام التهديد النووي المستمر والمهجوم الاستباقي الذي تشنه الولايات المتحدة.

إن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية هو هدفنا. ولو لم تتبع الولايات المتحدة سياسة عدائية تجاه بلدنا، لما ظهرت المشكلة أو القضية النووية ولما استمرت على النحو الذي نشهده اليوم.

ومن أجل تحقيق هدفنا، تقدمنا باقتراح بناء يتعلق بإجراء متزامن لتسوية المشكلة النووية وذلك بترحيب ودعم من الأطراف الستة. وسنواصل في إطار تلك المحادثات بذل الجهود لتحقيق تسوية سلمية يقبلها الجميع.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى سعادة السيد براوتشر، سفير المملكة المتحدة.

السيد براوتشر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن سعادي الغامرة بأن أراكم تترأسون اجتماعنا، وأتمنى لكم كل التوفيق في منصبكم السامي وأعدكم بدعم وفد بلدي للمهام العسيرة التي تضطلعون بها.

لم يكن في نيّتي أن أتحدث صباح هذا اليوم، غير أنني أعتقد أنه من المهم أن أردّ الآن على بعض الأمور التي ذكرت لتوّها. ولأول مرة منذ وقت طويل توجد بوادر تطور، وهناك عبارة بريطانية تقول إنه ينبغي لنا طرق الحديد ما دام حامياً.

ونحن نلتزم التزاماً كاملاً، على غرار الولايات المتحدة، بمواجهة التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل وتنتقل إلى أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح بالدور المنوط به في هذه المهمة. ونحن في حاجة إلى استيعاب ما يمكن للمؤتمر أن يسهم به في هذا النشاط، وذلك باستغلال قدراته وكفاءاته الفريدة إلى جانب هيئات ومعاهدات أخرى متعددة الأطراف تابعة للأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، أولت المملكة المتحدة دوماً أهمية قصوى للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار المؤتمر. ولا يسعنا إلا أن نرحب بتأكيد الولايات المتحدة اليوم دعمها لهذا الهدف. واستند رأينا دوماً على وجوب أن تكون المعاهدة قابلة للتحقق فعلاً على النحو الذي نصت عليه ولاية شانون. لكننا نلتزم دوماً بالنهج العملي، ولن نسمح أبداً بأن يصبح الأفضل عدو الجيد. لذلك سنتناول مقترحات الولايات المتحدة بفكر متفتح آمليين أن تمكّن من إبرام اتفاق مبكر للانطلاق بأشغال مؤتمر نزع السلاح. ويمكنني أن أؤكد أن المملكة المتحدة ستبقي في غضون ذلك على الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بقضية الألغام البرية، فإن للمملكة المتحدة، بوصفها طرفاً من الأطراف الموقعة على اتفاقية أوتاوا، تشريعات وطنية نافذة تحظر بيع الألغام البرية المضادة للأفراد وتصديرها. وعليه، فإننا لسنا في حاجة إلى أن نشارك في مفاوضات جديدة لتحقيق ذلك. لكن، وإذ تحذونا ذات الروح العملية في الرد على إعلان الولايات المتحدة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، نُقر بأنه يمكن أن يكون لاتفاق تبرمه الدول غير الأطراف بعد في اتفاقية أوتاوا لخطر التجارة بالألغام المَعْمرة قيمة إنسانية بصفته تدبيراً مؤقتاً. غير أننا نتساءل عما إذا كان مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المناسب للتفاوض بشأن ذلك الخطر. وقد أخذتُ علماً بما ذكره زميلي الفنلندي والكندي بشأن دورة اتفاقية الأسلحة اللإنسانية المزمع عقدها خريف هذا العام، وأؤكد أن حكومتي ستشارك في هذه الدورة تحذوها روح إيجابية تستهدف تحقيق نتائج.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل، استمعنا إلى بعض المداخلات المهمة. وقد أخذتُ علماً ببالغ الاهتمام بالاقترح الذي تقدمت به كندا، وهو اقتراح يمكن للوهلة الأولى أن يكون له بعض الإيجابيات. وأتساءل عن إمكانية زيادة تطوير هذه الفكرة بهدف تعميمها خطياً.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير المملكة المتحدة على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد فرانسوا ريفاسو، سفير فرنسا.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): لم يكن في نيتي أن آخذ الكلمة اليوم، لكن لأسباب مشابهة للأسباب التي تقدم بها زميلي البريطاني، أود أن أورد على البيانات التي سمعتها لتوي. تقدم الوفد الأمريكي باقتراحين، ويحيط الوفد الفرنسي علماً بهما. وكما ذكر سفير فنلندا، فإننا ننظر بعين الارتياح إلى أن يقصد بلد مثل الولايات المتحدة منتدانا المتعدد الأطراف لبحث مواضيع هامة.

فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن إجراء مفاوضات بشأنها داخل مؤتمر نزع السلاح يحظى بتوافق في الآراء من حيث المبدأ. وبعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تبدو معاهدة وقف إنتاج

المواد الانشطارية من بين الالتزامات المشار إليها في المقرر الثاني الذي اعتمده مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥. وكانت فرنسا أيدت من جهتها تلك المفاوضات منذ عام ١٩٩٥، ولا تزال متفتحين على الاقتراحات الكفيلة باستئناف تلك المفاوضات. وقد عرضت علينا الولايات المتحدة أفكارها ونحن بطبيعة الحال على استعداد لمناقشتها، خاصة وأن لدينا وجهات نظرنا المستوفاة أخيراً. وتدركون من جهة أخرى موقفنا المؤيد للوقف الاختياري للإنتاج من جانب جميع الدول المعنية. وسنؤيد، السيد الرئيس، المشاورات التي قد ترغبون في إجرائها والجهود التي يمكن أن تبذلوها حتى نهاية هذه الدورة.

وفيما يتعلق بالألغام البرية، تُبذل جهود دولية لا تشارك فيها الولايات المتحدة. وأعني بذلك اتفاقية أوتواو التي تحظر الألغام المضادة للأفراد حظراً كاملاً، والتي سيجتمع مؤتمرها الاستعراضي الأول في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر القادمين. ويشارك بلدي مشاركة نشطة في تنفيذ هذه الاتفاقية ويحرص على عدم تقويضها. ومن جهة أخرى، وكما تعلمون جميعاً، هناك عملية تشارك فيها الولايات المتحدة في إطار اتفاقية عام ١٩٨٠. ولهذه الاتفاقية بروتوكول نُقح عام ١٩٩٦، يتعلق بالألغام البرية. وفي هذا الإطار، يجري النظر بجنيف في قضية الألغام المضادة للمركبات بتنسيق من سفير فنلندا، السيد ماركو ربما، الذي نؤيد جهوده. وقد أولت فرنسا اهتماماً بالغاً لهذه المناقشات التي بدأت توثق أكلها. وتتساءل عن أثر هذا الاقتراح الأمريكي الجديد في مختلف الجهود التي أشرت إليها. وليس لدى وفد بلدي رد حتى الآن. غير أنه على استعداد للتفكير في هذا الأمر.

وأخيراً، وفيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمرنا، الذي أشارت إليه وفود عديدة، يعتبر الوفد الفرنسي أن مسألة "القضايا الجديدة" تسهم في حفز تفكيرنا هذا العام. وآمل أن يتجلى ذلك في تقرير مؤتمرنا لعام ٢٠٠٤.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير فرنسا على بيانه. والآن أعطي الكلمة إلى سفير هولندا، السيد ساندرز.

السيد ساندرز (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، هذه هي المرة الأولى بالنسبة إلي كذلك التي أخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، لذلك أودّ أن أتقدم لكم بأخلص التهاني وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل على أداء مهامكم الصعبة.

لقد استمعنا إلى عدد من البيانات الهامة اليوم، واستمعنا إلى مقترحين تقدمت بهما سفيرة الولايات المتحدة الموقرة، وأود أن أرد بإيجاز على هذين المقترحين وعلى عدد من التعليقات التي قدمت بشأن برنامج العمل.

لست في حاجة إلى أن أوضح أمام هذا المؤتمر الأهمية التي توليها هولندا لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والمفاوضات المتعلقة بها. فقد كنا نشطين جداً في هذا المجال، ولذلك فقد كنت سعيداً بأن أسمع أن الولايات المتحدة قد استكملت استعراضها للمعاهدة وأنها ترغب فعلاً في إجراء تلك المفاوضات بشأنها. ونتطلع إلى إجراء مداوات موضوعية بشأن الشواغل التي برزت على ما يبدو فيما يتعلق بقابلية هذه المعاهدة للتحقق.

وآمل أن تُجرى تلك المناقشات بشأن القابلية للتحقق بروح منفتحة وأن لا تُعلن استنتاجات سابقة لأوانها. كما نُعرب عن اهتمامنا الصادق بأن نرى فريق الخبراء القادم من واشنطن لإفادتنا بشأن هذه الشواغل.

وفيما يتعلق بمقترح الألغام، فقد استمعت بكامل الانتباه إلى ما ذكره عدد من الوفود الأخرى، وتولي هولندا الأولوية لتناول قضية الألغام البرية أيضاً لا مسألة الألغام المضادة للأفراد التي حُلت في نظر بلدي، بل قضية الألغام "المضادة للمركبات"، في المناقشات الراهنة التي يترأسها السفير ربما في إطار اتفاقية الأسلحة اللإنسانية، حيث يشكل نقل هذه الفئات من الألغام أيضاً إحدى النقاط المحددة التي تجري مناقشتها بهدف الوصول - وأملنا وطيد في ذلك - إلى تدابير قانونية ملزمة بشأن الألغام المضادة للمركبات، والتي أعتقد أنها تحظى بجميع الجهود المبذولة، على الأقل بالنسبة إلى أكثرية أعضاء اتفاقية الأسلحة اللإنسانية، ولا نود أن نرى تلك الجهود تكررها أو تحبطها تطورات أخرى في منتديات مختلفة.

كما أشير إلى ما ذكره زميلنا الكندي بشأن الأثر المحتمل لتناول قضية الألغام البرية في إطار مؤتمر نزع السلاح في الجهود الجارية لوضع برنامج عمل، وهي جهود لم تبلغ هدفها بعد. ولا نزال نعتقد أن اقتراح السفراء الخمسة هو الأساس في السعي لصياغة برنامج العمل، وقد أحطت علماً ببالغ الاهتمام بما ذكره زميلنا الكندي من إمكانية تبسيط مقترح السفراء الخمسة باختيار العناصر الأساسية الثلاثة منه - وهي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

تلك هي بعض الملاحظات الموجزة التي وددت إبداءها في هذه المرحلة من النقاش.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر سفير هولندا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن إلى سفير باكستان السيد عمر.

السيد عمر (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، لكم أنا سعيد بأن أراكم ترأسون مداولاتنا. وقد تابعتنا الجهود المكثفة التي تبذلونها منذ تحملكم هذه المسؤولية للمضي قدماً بأشغال هذا المؤتمر وبرنامجهم. وغني عن البيان أنكم تحظون بدعمنا الكامل.

وأسوة بالعديد ممن سبقوني، لم أكن أنوي أخذ الكلمة اليوم، غير أن بعض النقاط التي أثّرت بتجربتي على القيام بذلك. ومن نافلة القول إننا أحطنا علماً بالمقترحين اللذين تقدمت بهما سفيرة الولايات المتحدة. ولن أرد رسمياً في هذه المرحلة على المقترحين. فهما مبادرتان هامتان تستدعيان تفكيراً ونظراً متعمقين من جانبنا.

وأستسمحكم في أن أحوض في مسألتين أثارهما بعض الوفود. المسألة الأولى تتعلق بفحوى المناقشات غير الرسمية التي أجريناها حتى الآن في إطار إعداد تقرير مؤتمر نزع السلاح. وعلمنا أن نلتزم الحذر في ما نود أن يرد في التقرير، نظراً إلى أنه لم يجرِ إعداد أية وثيقة، ولم نتوصل إلى أي اتفاق لإعداد وثيقة تتعلق بالجلسات غير الرسمية التي عقدناها خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة الماضية. لذلك يجب أن نلتزم الحذر الشديد لما سيرد في تقرير المؤتمر،

بالإضافة، طبعاً، إلى أننا عقدنا سبع جلسات. وهذا أمر مقبول. لكن إلى جانب ذلك، وفيما يتعلق بالمضمون، يجب أن نلتزم الحذر الشديد.

وكان بعض أصدقائنا قد ذكر اليوم وجود ثلاث قضايا أساسية، مشيراً إلى مقترح السفراء الخمسة. ونستسمحكم في أن نختلف معكم بشأن هذا التقييم. نعتقد اعتقاداً جازماً في وجود أربع قضايا أساسية، وفي وجوب الخوض في جميع تلك القضايا قبل أن يبرز أي غموض على الساحة. ويجب أن نصدع بموافقنا حتى نتفادى أية صعوبات غير ضرورية يمكن أن تعترضنا في وقت لاحق.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر لسفير باكستان بيانه وكلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. هل هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً. وبذلك نكون قد أنهينا عملنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥
